

**السادة / الزملاء والزميلات أعضاء الجمعية العمومية المحترمين**

**نقابة العاملين في شركة نفط الكويت**

**تحية طيبة وبعد ،،،**

## **ملاحظات على قانون الخصخصة الحالي (2)**

إحافا برسالة الأمس (المرفقة أدناه) بخصوص الملاحظات على قانون الخصخصة ، نستكمل معكم إحدى النقاط الغير مقبولة في قانون الخصخصة وهي :

### **٢. عدم وجود حماية للعمالة الكويتية في قانون الخصخصة :**

حيث يضمن القانون رواتب العمالة الكويتية الموجودة في المنشأة فقط ولمدة محددة ، ويحق بعدها للإدارة الجديدة تقديم عرض رواتب مخفض إذ أن من الأمثلة الواقعية على ذلك قيام شركة المالكة لمحطات الوقود بعد خصصتها بضمان رواتب أكثر من ٣٠٠ موظف كويتي كانوا يعملون في هذه المحطات التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية كمحاسبين ومراقبين لمدة خمس سنوات ، واليوم بعد أن مرت الخمس سنوات نجد أن عدد الموظفين الكويتيين لا يتجاوز ٤٠ بعد استقالاتهم نتيجة قيام الإدارة بتقديم عروض عمل جديدة برواتب منخفضة !

كما لا يخفى عليكم أحقية المالك الجديد للمنشأة بعد تخصيصها بتعيين وتوظيف من يريد دون الالتزام بشروط التعيين الحالية التي تعتمد على الكفاءة وهذا من شأنه أن يفتح باب التعيين بالمحسوبية إن لم يصدر تشريع يحفظ حق التعيين لأبناء الكويت دون محاباه.

فبالخلاصة ، إن تطبيق هذا القانون (بصورته الحالية) على القطاع النفطي ، لا يخدم العاملين الحاليين أبدا وسيضر بالتوظيف المستقبلي ، فبدلا من قيام "أعضاء مجلس الأمة" بإعادة القانون إلى "لجنة الشئون المالية والاقتصادية" لمزيد من الدراسة والتعديل أو رفضه كون تخصيص قطاع ناجح ومدبر للأرباح (مثل القطاع النفطي) يعتبر غير منطقي ، نراهم مع الأسف يستعجلون بالتصويت على قانون بيع البلد والموافقة عليه بأغلبية ٣٣ نائب.

**يجب ان يكون للعمال وقفه وموقف ،،،**

**وللحديث بقية ،،،**

**وتقبلوا فائق الشكر والتقدير**

**إخوانكم**

**رئيس وأعضاء مجلس الإدارة**

**نقابة العاملين بشركة نفط الكويت**